إشكالية نشأة حقوق الإنسان بين الفكر اليوناني والهلستيني

الأستاذة . د .بلحنافي جوهر

قسم الفلسفة - جامعة معسكر

الملخص

يعتبر الإعلان الفرنسي لحقوق الإنسان والمواطن الصادر في أعقاب الثورة الفرنسية 1789نقطة انطلاق لصياغة نظرية عامة متكاملة للحريات العامة.إلا أن المبادئ التي تضمنها هذا الإعلان والمفاهيم التي اعتمدها لم تولد من عدم، ولم تنشأ دفعة واحدة ،بل كانت عبارة عن خلاصة لتطور تاريخي طويل له جوانبه الواقعية ، الفكرية و القانونية حملها الفكر الشرقي القديم و قد تبلورت مبادئها في صورة أكثر دقة في الفكر اليوناني ،وخاصة في الفترة الهيلنستية.

الكلمات المفتاحية

حقوق الانسان ، الحرية ،المواطن ،المبادئ ،الفترة الهلنستية

Résumé

French déclaration of the rights of man and Citizen ;issued in the Wake of the french révolution Is a 1789 starting point for formulating a general theory of integrated(liberties)freedom of people. but this principles contained in this announcemnt and concepts adopted that did not generate and did not once establshed it was summary of the historical development has along aspects realism intellectual and legal carry ancient eastem thought and has crystalized it s principles in more precise in greek thought especially in the period alheillenstah image.

Word Key

the rights of man – freedom- Citizen - principles - the period alheillenst

إذا ربطنا بين فكرة حقوق الإنسان وفكرة الحق الطبيعي ، سنجد أن المجتمعات الإنسانية القديمة ، قد اعترفت بوجود حقوق للإنسان واحترامها ، وقد اعتبر د محمود سلام زناتي في كتابه مدخل تاريخي لدراسة حقوق الإنسان ، إن الإنسان قد تمتع بقدر في المجتمعات البدائية بأكبر قدر من تلك الحقوق التي جرت العادة بتسميتها بحقوق الإنسان بحيث يقول" تمتع الإنسان في مرحلته الأولية من حياته بحقوقه كانسان أكثر من أي مرحلة لاحقة ،وقد تمثل مضمون حقوق الإنسان في المجتمعات البدائية في :حق في الحياة وفي سلامة شخصه ،وقد تقرر هذا الحق بمقتضى العرف ،حقه في الحرية ،حق في عدم التعرض للتعذيب، وحقه في محاكمة عادلة ، حق في السلام."[1]

الحق في الحرية والقانون الطبيعي في الفكر السفسطائي

لقد ساهمت هذه الحركة الفكرية في فهم العادات والتقاليد والأعراف، على أنها مجرد ظواهر اجتماعية تتغير بفعل الزمان والمكان، ومن خلال هذا. تحددت نظرة بعض السفسطائيين في مجال الأخلاق والسياسة بالقول بنسبية القوانين والأخلاق. أو العدالة، فالعدالة نسبية تختلف من شعب لآخر. باختلاف القوانين التي تقوم على أساس التعاقد والاتفاق.

وقد اعتبر بروتاغوراس وبعض من السفسطائيين أن تطور الإنسانية والانتقال من الحالة الطبيعية إلى حضارة قد تم بموجب القوانين التي تضع القيود أمام النزعة الفردية الجامحة للإنسان. "فالعقل الإنساني يضع القانون ويقيم بواسطته نوعا من التوازن بين النزاعات الفردية عند الناس بحيث يحد من فردية الإنسان بفعل القيود التي يضعها أمام الأفراد جميعا ويلزمهم بالخضوع لها"[2] بحيث "ميز بروتاغوراس بين اصطلاحين هامين: هي الموجود بالطبيعة physis والموجود بالإتفاق Nomos، أي الموجود باتفاق البشر من صنعهم وعلى هذا فإن أصل الحضارة الإنسانية، وعمادها هو الإنسان فهو صانع حضارته بالعلم والخبرة والعمل صنعت كافة مظاهر الحضارة من لغة، ومدينة، سياسة، تقنية، فنون، وأدب ومعتقدات دينية".[3] فالإنسان هو المشيد لحضارته وما تحمله من قيم ونظم اجتماعية ومن هنا فقد وضحوا التعارض القائم بين الطبيعة والقانون بحيث" أن ما تتضمنه التقاليد والعادات ونظم من عناصر أخلاقية تتعارض في حقيقتها مع القانون الأخلاقي المثالي القائم على فكرة المبدأ الأول للحياة الإنسانية".[4]

وبهذا أثار السفسطائيون تساؤل حول طبيعة القوانين فإذا كانت القوانين الإنسانية تختلف باختلاف الأماكن أي أنها وضعية. أنتجها الفرد وأعرافه. فهل حياة السيطرة هي حياة صحيحة؟ فكيف يعيش الإنسان عبدا لغيره مطيعا لقوانين ليس لها سندا طبيعيا؟ كما تساءلوا عن الرق، هل الطبيعة هي التي فرضته أم أنه أمر ثقافي اصطنعه البشر؟

الدعوة إلى المساواة ورفض الرق.

من أهم الأفكار التي آمنت بها طائفة من السفسطائيين و نادوا بها هي المساواة على أساس قانون الطبيعة ذلك أن قانون الطبيعة هو قانون الوفاق والتناسق بين الطبيعة والإنسان، وهو مقياس كل شيء ،وفي هذا يقول جورجياس "إني اعتبركم جميعا أهلا وأقارب ومواطنين بموجب الطبيعة ، وبما أن البشر المتشابهون فهم أقارب لكن القانون البشر طاغية يعارض بقهره الطبيعة".[5] كما أنكر Euripides بوربيدس (406-486 ق.م) الفوارق الاجتماعية القائمة على أساس المولد بالنسبة للرقيق حيث قال:"إن هناك أمرا واحدا يجلب العار على الأرقاء هو الاسم، ولا يفصلهم عن الأحرار في عدا ذلك بشيء فكل منهم يحمل روحا سليمة ".[6]

وأكد الخطيب الكيداماس (420- 360ق.م) رفضه للرق والعبودية وطالب بتحرير الرقيق حيث قال: "إن الله قد خلق جميع البشر أحرار و لم تجعل الطبيعة أي واحدا منهم عبدا".[7] إن الطبيعة لم تخلق عبيدا وأحرارا ، فهذا اصطلاح هو تابع لاصطلاح البشر من إنتاج القانون الوضعي به خالف قانون الطبيعة ،لذا نجد السفسطائي أنطيفون أنكر وجود أي فارق طبيعي بين الإغريق والبرابرة. وبين ذلك من خلال ابراز تعارض قانون الطبيعي والوضعي .

التعارض القانون الطبيعي والقانون الوضعي"انطيفون

من خلال النظر إلى طبيعة القوانين وتصنيفها إلى قوانين طبيعية (الطبيعة) وأخرى قوانين وضعية فهي مجرد اتفاقات و قد بين سفسطائيون نسبية القوانين أي أن القانون الوضعي إذا كان صالحا لبلد لا يكون صالحا لبلد آخر،وأن صلح في هذا الزمن ليس دليلا على صالحه لأي زمن وعلى هذا أقام انطيفون اتجاه فلسفي مخالف لسابقيه حيث حدد نظاما أخلاقيا سياسيا شكل أساس للفكر الغربي الحديث ودعوة لتحقيق المساواة والحرية والإخاء باسم الطبيعة.عاش أنطيفون في أثينا حوالي النصف الأخير من القرن الخامس قبل الميلاد (480-403 ق .م)وله كتاب "الحقيقة" استخدم انطيفون فكرة الطبيعة وذلك لهدفين هما:

"الأول :هو هدم القانون الذي تسنه الدولة المدينة على اعتبار أنه مسألة رأي أو عرف.

أما الثاني: القضاء على التفرقة السائدة بين اليونانيين والهمجيين وأقر بأن "الأثنين يشتركون على حد سواء في الطبيعة ، فالطبيعة مشتركة بين الناس".[8]

وضمن هذا الهدف فهو يميز بين نوعين من القوانين :وضعية من إنتاج البشر وهي العرف العادات والتقاليد السائدة. وقوانين طبيعة تخلقها الطبيعة، فهذا القانون لا مفر منه بينما القانون الوضعي يمكن للفرد أن يتظاهر باحترامه والتعامل معه بالخداع وهذا ما يوضحه في كتابه "الحقيقة" حيث يقول: "العدالة هي عدم اعتداء المواطن على شرائع المدينة التي يعيش فيها فإذا كان الأمر كذلك فأفضل سبيل يسلكه المرء موافقا للعدالة أن يخضع لنواميس المدينة في حضرة الناس. وأن يخضع لأوامر الطبيعة، ....فإذا اعتدى إنسان على شرائع المدينة ولم يشهد أحد فرض هذه الشرائع، نجا من الفضيحة والعقاب، أما إذا أنكشف أمره فإنه يقع تحت طائلتها وليس الأمر كذلك في قوانين الطبيعة لأنه إذا خالفها فلن يخف شرها حين يتخفى عن الناس، ولن يزيد إذا رآه جميع الناس. ذلك أن الضرر الذي يصيبه لا يرجع إلى آراء الناس، بل إلى حقيقة الحال".[9]

وعلى فقد صنف القوانين إلى نوعين ،الأولى طبيعية وأخرى وضعية فرغم ضرورة هذه الأخيرة إلا انه يمكن للفرد أن يتحايل عليها أن لم يشهد احد على أفعاله على خلاف الطبيعية فهي تعاقب دائما من يخالفها و في هذا فهو يرى أن القوانين الوضعية لا تعكس حقيقة العدالة كما أنها ليست ثابتة، بل نابعة من أراء الأفراد وأحكامهم الذاتية ،لذا فهو يرفض الرق والعبودية والنزعة العنصرية اليونانية باسم قانون الطبيعة،ويرى أن جميع البشر متساوون فالصفات الفيزيائية للإغريقي وغير الإغريقي هي ذاتها إذ أنهم يتشبهون بعضهم بعضا في تركيبهم البيولوجي إذ يقول: "إننا نحترم أولئك الذين ولدوا من بيت عريق ونمجدهم، وفي هذه الحالة لا يتصرف أحدنا بالنسبة للآخر تصرف المتحضرين بل المتبربرين، مادامت الطبيعة قد خلقت الناس جميعا بنفس المواهب من جميع الوجوه سواء، أكانوا يونانيين أم متبربرين، وفي مقدور جميع الناس ملاحظة قوانين الضرورية لسائر البشر، فلا يختص أحدنا بأي مزية من هذه القوى الطبيعية إغريقيا كان أم بربريا. فنحن جميعا نستنشق الهواء من الفم والخياشيم وكلنا يتناول الطعام باليد".[10]

وعلى هذا فإن انطيفون يعارض العنصرية التي كانت سائدة في بلاد اليونان، والتي كانت تميز بين الإغريق والبرابرة. وقد رفض الرق وطالب بالمساواة بين الناس، بحيث يرى أنه لا يوجد أي ميزة تجعل الإغريقي يختلف ويتعالى بها عن البربري، فهذا التصرف الذي يمجد الإغريقي ويذم الآخر، ليس بالتصرف المتحضر أي أنه لا إنساني ،ولا يمت للحضارة بأية صلة، ذلك أن قوانين الطبيعة هي التي تسرى على جميع وتحكمهم دون أن تفضل أحدهم عن الآخر، بحيث أن الجميع يتنفس الهواء من الفم والخياشيم ويتناول الطعام باليد أي تحكمهم نفس القوانين (الطبيعية)البيولوجية أو الفزيولوجية واحدة.فحقيقة هذا التمييز ناتجة عن القوانين الوضعية التي فرضها المشرعون بالاتفاق.

فهذه الشرائع هي مكتسبة وطارئة فبرفض أنطيفون للرق والأسس التي يقوم عليه هذا التميز بين الإغريقي والبربري يطالب بإعادة النظر في مفهوم المواطن، وكأنه يؤسس لنظرية المواطنة العالمية، فعلى المرء أن يحترم كل إنسان باعتباره إنسان فحسب دون أية اعتبارات أخرى.الإيمان بالحق الكرامة الإنسانية باسم القانون الطبيعي .فنبذ الرق، والتميز بين الأفراد هو نابع من الأعراف وقوانين الوضعية غير العادلة، وهذا ما دعا إليه كذلك هيبياس(443 – 396 ق. م في كتاباته بهدم فكرة العرف معتبرا "أن دراسة الطبيعة هي المدخل الرئيسي لتحديد معايير السلوك الإنساني حيث أنه سخر من القوانين الوضعية وتقاليد الموروثة،"[11] فقد اعتبر أن القانون العرفي أو التعاقدي يؤذي الطبيعة ،ذلك انه كثيرا ما يكون حاكما مستبدا أكثر منه حاكما شرعيا. فالناس إخوة وأقارب بحكم الطبيعة غير أن قانون البشر يرفض هذا و يفرقهم . وفي هذا يقول هبياس : "إني أعتبركم جميعا أقارب ورفاقا مواطنين بحكم الطبيعة لا بحكم القانون لأن الأشياء بحكم الطبيعة أقرباء، غير أن القانون، هو الطاغية المتحكم في البشر كثيرا ما يقف ضد الطبيعة بما يفرضه على الإنسان من صنع أوضاع الحكم والقوة."[12]

فهو يسلم بأن هناك قوانين غير مكتوبة واحدة في كل بلد، ولا يمكن أن تكون من وضع الناس. وتتجلى في القانون الطبيعي وهو قانون سماوي خالد أو ثابت الذي يسوى بين الناس على خلاف فالقوانين الوضعية"اذ لا يعقل أن الناس قد اجتمعوا لوضعها، وإن سلمنا بأنهم اجتمعوا فلا يمكن أن يكونوا قد فهم بعضهم بعضا."[13]بل لابد أن تكون هذه القوانين من وضع الآلهة ومن الواضح أن هناك قانونا طبيعيا غير القوانين الموضوعة التي تسنها كل دولة،غير أن القانون الطبيعي وهو أسمى من تلك القوانين لأنه هو عبارة عن" وصايا الإلهية ولا يسنه البشر كالقوانين الوضعية".[14]

فقد أكد هبياس على تعارض القانون الطبيعي الذي هو العالمي والإلهي مع القانون الوضعي الذي وهو محلي من صنع البشر، فالأول يدعو إلى المحبة والسلام ،بينما الثاني يعمل على تفرقتهم،وبث الكراهية والعنصرية والسيطرة.ففي نقاش دار بين سقراط وهيبياس يتفق سقراط وهبياس على أن العدالة والقانون يسيران جنبا إلى جنب وأن الشيء الذي يتصف بالعدل لما يكون مطابقا للقانون لأن العدالة والقانون شيئا واحدا لكن ما يضيفه هيبياس أن الذين يسنون القوانين كثيرا ما يغيرون في تشريعاتهم. مما يجعلها تتعارض مع الطبيعة وتستبد بالبشر.

وعلى هذا دعا هيبياس على أن يخضع القانون الوضعي لقانون أعم وأشمل هو قانون الطبيعة الذي يجب أن يحكم الإنسانية جمعاء ولا يقتصر على أمة دون أخرى من هنا تظهر دعوة هيبياس إلى الأخوة العالمية والمساواة لما يقول في محاورة برتاغوراس "إني اعتقد أنكم أقرباء وجيران ومواطنون وفقا لقانون الطبيعة" فبهذا قد سبق هيبياس موقف المدرسة الكلبية والرواقية في دعوتهما إلى أن يعيش الناس في عالم جميعا رفاقا مواطنين على قدر المساواة.

فالطبيعة في الفكر السفسطائي تحتل مرتبة أعلى من القانون الوضعي وهذا خلال إظهار التعارض القائم بين القانون الوضعي والطبيعة، فالقانون وسيلة للسيطرة والاستبداد والتميز، أما الطبيعة فهي أساس المساواة وتحرير الفرد لذا ركزت السفسطائية فلسفتها السياسية على الفرد وما يتميز به من حرية برفض الرق والدعوة إلى المساواة بحكم القانون الطبيعي، فإنها تعطي للمواطن مفهوما عالميا يكتسي بعدا إنسانيا–غير أن هذا الاتجاه لقي هجوما عنيفا من قبل الفلاسفة الكبار كسقراط، أفلاطون وأرسطو.

ارسطو والقانون الطبيعي

جعل أرسطو السياسة هي " أسمى العلوم والفنون هي السياسة "[15] لأن غايتها هي تحقيق العدل الذي هو غاية الجميع . و ثمرة الأخلاق والسياسة هو الموطن الصالح و بما أنها تنتج فردا فاضلا، فالعدالة هي قاعدة وغاية العمل السياسي في الوقت نفسه.فهي أساس سعادة فرد و الدولة بما أنها تكفل استقرار الحكم وحسن سير النظام، فكيف يمكن تحقيق ذلك حسب أرسطو؟

القانون أساس العدالة.

لقد تأثر أرسطو بأستاذه أفلاطون إلا انه خالفه وخفف من مثاليته باقترابه أكثر منه من الواقع، وسلم بأنه لا يمكن خلق حاكم كامل أو نظام قانوني أو أنساني كامل، فأعقل حاكم لا يمكنه أن يستغني عن القانون مهما بلغ من معرفة الخير، وهذا عبر عليه بقوله "في كتاب الأخلاق "إن الفضيلة لا تكفي بذاتها لأن تؤدي بالناس إلى نبل، إذ أن ارتباط العقل والإجبار الذي يمثله القانون يمكن أن يزود بإطار كاف للتعود على الفعل الفاضل الذي لا يحتاجونه في مرحلة الشباب فحسب، وإنما طوال حياتهم"[16] فالإنسان اجتماعي بطبعه يصعب أن يجعل حدود لنوازعه الشخصية" فالطبيعة إذن تدفع الناس إلى الاجتماع ولابد أن يستند نظام الجماعة للقانون، فالقانون بمثابة القاعدة التنظيمية في المجتمع السياسي والعدالة هي شعاره وغايته"[17]

فالقانون هو الرادع للأهواء والموجه للسلوكات ومنظم لها، بوضع حدود لحرية الأفراد حتى لا تتعارض الحقوق والواجبات، وتعم الفوضى ويصبح الإنسان أسوأ الكائنات. لقد نظر أرسطو إلى الإنسان باعتباره حيوان سياسي ينتمي للدولة المدينة Polis و "هذه المدينة ثمرة الحضارة هي نهاية التجمعات البشرية التي كانت مراحلها كما يلي: الأسرة القبيلة، القرية، المدنية، والمدينة هي بنظره هي الدستور ".[18]

فالدولة هي كيان طبيعي، يتكون بفعل ائتلاف اجتماعي وفيها يكون البشر إنسانيتهم، فتعاونهم يتطلب تنظيما سياسيا، لان الفوضى ضد طبيعة، فإذا كانت الدولة هي ضرورة العيش المشترك، وتأمين الحياة السعيدة للأفراد وذلك بحرصها على تحلي المواطنين بالفضيلة والعدل، وكما أن العدل هو ضرورة اجتماعية، بما انه أساس إحقاق الحق. حيث يقول أرسطو "أما العدل فهو فضيلة اجتماعية لان العدالة نظام المجتمع المدني وما العدالة إلا لقضاء بالحق"[19]، وقد أكد أرسطو على ضرورة سيادة القانون إذ ما أرادت الدولة أن تكون صالحة وعادلة، غير أن أرسطو تساءل عن ماهية العدالة؟ .

العدالة والقانون الطبيعي

تعرف العدالة في مطابقتها للقانون غير أن عند تعرض أرسطو للعادلة الاجتماعية والسياسية فقد تبين أن ما هو عادل لا يعني ما هو مطابق للقانون في معناه الضيق، ذلك أنه يفرق بين نوعين العدالة الطبيعية والتي تقوم على أساس القانون الطبيعي، وعدالة وضعية تقوم وفقا للقانون الوضعي."فالأول العدل الطبيعي هو متماثل في كل زمان وفي كل مكان تصور دائم غير قابل للتغير وعالمي أساسي يشترك فيه الجميع".[20] فأرسطو في تصنيفه هذا قد أقر بمعني القانون الطبيعي الذي أكدت عليه الرواقية في ما بعد.فكما أن الرواقية رفضت الفوضى في الطبيعة وأكدت على انسجامها وإدراك لها يكون العقل فكذلك أرسطو قد اعتبر من قبلهم أن عقل الإنسان ليس سوى مظهرا جزئيا للعقل الكلي .وهذا العقل هو عنصر إلهي فيه، وبفضل هذا العنصر الإلهي فيه يقدر أن يفهم العقل الموجود في الكون وبالتالي "يحيا حياة منسجمة مع الطبيعة ،واللجوء إلى العقل هو لجوء إلى العقل المشترك للبشرية، والقوانين والمؤسسات الإنسانية، بل تصبح بالأحرى، انعكاسات عملية، على نقائصها الكثيرة، للقانون الطبيعي الذي هو ورائها وفوقها".[21]

فالطبيعة عند أرسطو لا تأخذ معنى ضيقا تتحدد في إطار القوانين الفيزيائية أو الحياة الحيوانية بل تتجاوز ذلك إلى النظم الاجتماعية للبشر، لذا يجب على الإنسان في هذا المجال فهم قانون هذه الطبيعة حتى لا يحيد عنها، وهذا هو ما يمكن اعتباره "النظرية الفلسفية التي تتبع منها فكرة القانون الطبيعي، ومن هناك يمكن القول أن فقه أرسطو يدعو إلى فهم واستكشاف بطريقة عملية أنظمة قانونية من خلال ملاحظة الطبيعة"[22]، أي يمكن التوصل إلى جوهر الأشياء والأنظمة الاجتماعية وغايتها من خلال فهم الطبيعة.

وقد تميز أرسطو عن أفلاطون في نظرية العدل إذ اعترف أن العدل قد يختلف من دولة لأخرى حسب اختلاف القوانين الوضعية وفق تاريخ كل مجتمع واحتياجاته، كما يمكن أن يكون طبيعيا ويشمل الجنس البشري كله لأنه يرتكز على الغاية الأساسية للإنسان "ككائن سياسي اجتماعي". مع ذلك فهو يرى أن هذا العدل الطبيعي يصعب تحقيقه بصفة كاملة ،إلا انه يدعو إلى المحافظة عليه إلى جانب العدل القانوني الوضعي من هنا فقد ميز بين نوعين من العدالة، طبيعة مستمدة من القانون الطبيعي فهي حتمية وأخرى وضعية منبثقة من القانون الوظيفي فتحن من نقررها. لذلك يعتبر أرسطو واضع القانون الطبيعي ومحدد لمبادئه فالقانون الطبيعي عند زينون وكرسبيوس يهتم بالأخلاق، وقد حمل تغيرا جوهريا عن الأرسطي فهذا ارسطو يقر بالملكية والرق وتحديد النسل والنظام المختلط، في حين أن الرواقي يتسم بطبيعة خيالية، فالجميع في نظره سواسية أحرار ولا وجود لأرقاء ولا أمم متفرقة كل الناس إخوان متحابون.

العدالة والحق

فأرسطو نظر إلى أن الطبيعة قد كتبت على الإنسان أن يعيش حياة سياسية، لذلك فإنه يعتبر الدولة هي مؤسسة ضرورية وطبيعية للإنسان..... واعتبر" إن الحق والعدالة التي تكمن في الطبيعة ولا يكتشفها إلا بالعقل"[23] فعلى الإنسان أن يقتبس منها ما يتلائم مع المجتمع البشرى وما يمنع الظلم عن الأفراد. وفي هذا الإطار فهو يجعل من الدستور مرتبط جوهريا بنسق الحياة المتبع في المدينة، فهو يتغير بتغير بنية المجتمع، لأن أفضل دستور عنده هو الذي يجعل الناس سعداء حيث يؤمن لهم العدالة، وذلك حسب البنية التكوينية لطبيعة النفس، وتعاملات الأفراد وحتى المجتمع وأنظمة الحكم فيه، وعلى ضوء نظرية الوسط فقد ميز أرسطو بين عدد من معاني للعدالة.

فهي لا تعد فضيلة أخلاقية فحسب، وإنما ضرورة قانونية فعليها تقوم المعاملات والعلاقات بين الأفراد (أنواع العدالة التوزيعية المتبادلة التعويضية...)، وبدونها يعم المجتمع الفوضى و الاضطراب ،فبفعل الوسط الخلفي يتحقق التوازن في المجتمع بانسجام الأفراد أي بأحداث توازن بين المنفعة العامة للمواطن والدولة بهدف الوصول إلى مدينة فاضلة وعادلة (صالحة) ،وفي هذا تناول أنظمة الحكم فهو يفضل الأخذ بالوسط سواء الجمهورية الدستورية أي يحبذ النظام الخليط لطبقة الوسطى (ومن أجل توازن

الطبقات يأخذ بمبدأ المساواة النسبية)،" لأن العدالة عنده هي الحد الفاصل الذي يبين للفرد ما عليه من حقوق وواجبات، فتحول بذلك دون سيطرة الأقوياء على الضعفاء، ودون استغلال الأذكياء للدهماء من هنا "فالعدالة تلتقي مع القانون باعتباره مجموعة القواعد الملزمة التي تنظم سلوك الأفراد في المجتمع ،وتضع المعايير الفاصلة بين مالهم وما عليهم حيث تتحقق العدالة بالمساواة في ظل القانون"[24] ،فالعدالة الأرسطية تتجه نحو الغير داخل المدينة السياسية، وليست فضيلة مطلقة وفردية خالصة ناتجة عن انسجام نفسي به تتحقق الفضائل الأخلاقية ،كما رآها أفلاطون وقائمة على القانون ،أي فكرة الخير العام والمصلحة ممكنة لأكبر عدد مكان بين الناس ، غير أنه أقر بالرق باسم قانون الطبيعة ،وجعل الحق هو خاص بالمواطن فحسب .على خلاف ما دعت إليه الفلسفة الهليستنية.

حق الكرامة الإنسانية في المدينة العالمية الرواقية

على خلاف الفكر اليوناني وأرسطو خاصة اعتقدت الرواقية بأخوة جميع الأفراد، ذلك أن أجسامهم واحدة وهي قبس من النار الإلهية، ولها أب واحد (الإله)، لذا فجميع ينتمي إلى وطن واحد هو المدينة الكونية ويدين بالولاء لقانون واحد هو قانون هذه المدينة. وعلى هذا فجميع البشر سواسية ،ولا يوجد فرق طبيعي بينهم إلا في القدرات والمواهب التي تجعل أدوارهم وواجباتهم متفاوتة ،وطبقاتهم متمايزة وهذه الأدوار محددة من قبل الإرادة الإلهية والقدر وهي التي تجعل البشر يخضعون لقانون واحد مسيطر ،وهو القانون الحاكم والموجه لكل ما يجري في الكون. فقد رفضوا الفوارق الاجتماعية المصطنعة بين البشر ونادوا بالمساواة ، ونبذ العبودية قد اعتبروا كالكلبين بأن هذه الفوارق لا دلالة لها ،ولا معنى في ظل الدولة العالمية فاليونانيون، والبرابرة والأشراف ،والعامة والأرقاء والأمراء والأغنياء والفقراء كلهم سواء يخضعون لنفس القانون، ونفس القدر والفرق الوحيد بينهم هو الفرق بين العاقل والأحمق، فقد خالف كريسبوس أرسطو وموقفه من الرق و تميزه بين المواطن وغير المواطن بنبذ العبودية بقوله : "لا يوجد رجل عبدا بالطبيعة."[25] وهذا بالتأكيد على حق الكرامة الإنسانية ، بما أن جميع البشر قادرين على التفكير العقلاني.

من خلال إيمان الرواقية بوحدة الوجود، وبوحدة الإله المدبر له آمنت بوحدة الإنسانية جمعاء رغم اختلاف البشر في الشكل ،و اللغات والأعراف ،لاشتراكهم في امتلاك العقل ، فهم من بين جميع الموجودات أعدوا للحياة الاجتماعية وهي ضرورية لهم "أنهم الوحيدون الذين وهبوا العقل وهم أبناء الإله ومن ثم هم إخوة وامتلاك البشر للعقل يجعلهم حيوانات اجتماعية بالطبيعة ،إذ يدفعهم هذا العقل إلى الاتحاد معا والعيش في مجتمعات مشتركة."[26]

لقد كانت هذه النزعة الكونية التي ظهرت مع زينون تتطلع إلى إقامة مجتمع كبير متماسك قادر على أن يحل محل الدول الصغيرة المتطاحنة ، فيما بينها حيث تتصارع الطبقات داخل كل واحدة منها لقد أراد زينون وأتباعه أن يقيم مجتمعا جديد ا مبني على أساس المساواة بين الناس أجمعين بحيث "لا يكون داخله أغنياء أو فقراء أو سادة أحرار أو عبيد. "[27] وفي ظل الدعوة إلى الدولة العالمية ميز الرواقيون بين نوعين من القانون، بحيث يرون أن الإنسان يعتقد بقانونين :الأول هو قانون دولة المدينة فهو مجرد عادات وتقاليد تختلف باختلاف المدن والدول المحلية، أما الثاني فهو قانون الدولة العالمية، فهو قانون العقل، فهو قادر أن يكون معيار تلتزم به شرائع المدن والدول المحلية وأن يعبر عن قدر متزايد من الوحدة الكامنة خلف كثرة الشرائع والعادات والتقاليد المختلفة، فالدولة التي أوجب الرواقيون على كل مواطن أن يشارك في إدارة شؤونها، والتي لا تكون كذلك ،إلا عندما تقوم على أساس أخلاقي، الذي يجسد في نظرهم العدالة هو القانون الطبيعي .– ما هو القانون الطبيعي ؟ وكيف يجسد العدالة ؟

القانون الطبيعي وعلاقته بالمساواة

إذا كان العدل المثالي عند أفلاطون وأرسطو مرتبط بفكرة الدولة المدينة ، وكانت العدالة اليونانية تطبق على المواطنين اليونانيين الأحرار فحسب ،وليس العبيد أو البرابرة، وهذا ما جعل أرسطو غير مقتنع بمعيار يكون القانون فيه يحكم جميع الناس على حد سواء استنادا إلى صفاتهم الإنسانية المشتركة، لذا أقر بالرق واعتبر الأرقاء قد خلقوا بالطبيعة فهم بنظره بمثابة آلات.

ولكن لما نادت الرواقية بعالمية الطبيعة البشرية، وأخوة الإنسان شددت أيضا على اعتبار أن العقل هو خاصية أساسية إنسانية ،قد خالفت أيضا الفكر اليوناني من خلال "الدعوة لسلطة قانون المدينة الكونية (كوزموبوليس) cosmopolis على خلاف قانون المدينة (polis بوليس) فقانون المدينة الكونية قانونا عقلانيا وبالتالي وهو يمتاز بالسمو الأخلاقي على القوانين المحلية التقليدية التي تحكم بعض الدول"[28] ذلك لوجود قانون طبيعي عالمي.

فما هو القانون الطبيعي ؟

هو العقل المجود عن الهوى يتعارض مع كل ما هو ذاتي ، بما أنه ذو طبيعة موضوعية لذا فهو فكرة كلية لها صفة الدوام والثبات صالحة لكل زمان ومكان ،لأنها نظام عام صادر من الله يسود العالم، يشمل على مجموعة المبادئ الأساسية للعدالة، يتضمن توجيهات عامة يفسرها المشرع، ويقرر الجزاءات الكفيلة لحمايتها. فهو نسق من المبادئ

يقدمها العقل الكلي يفسره العقل البشري لكي يجعل الحياة آمنة مطمئنة يدعو إلى التعاون والإخاء يحمل الحرية والمساواة، فهو ينبذ كل ما يعكر صفو الحياة. حيث يقود إلى الفضيلة.فهو المعبر عن إرادة الله، تفسره السنة الطبيعية، محفورة في قلوب المخلوقات، فالعقل الطبيعي لا يعني عقل الشخص الفردي بل المعقولية المنبثقة من طبيعة الأشياء التي تسمو على الفرد وتحكمه.

كيف ربط الرواقيون القانون الطبيعي بالحق في الحرية و المساواة؟

القانون الطبيعي هو أساس ميلاد فكرة العالمية أو المساواة العالمية لجميع الأفراد دون أي تمييز بينهم فالجميع سواء.وقد ترتب على ذلك نتيجة هامة، أن ميلاد فكرة القانون الطبيعي كمبدأ عالمي ملزم في تحقيق هذه المساواة في جوانبها المتعددة "التي تشمل أوجه عدالتها، طبيعة إنسانية، هدفها أخلاقي يجب أن يستقر في الضمير العالمي".[29] "ومثلت هذه الفكرة نزعة الإنسان إلى الكمال"[30] ففي نظر أهل الرواق هذا القانون الإنساني العام والشامل متفق مع قيم الطبيعة ومبادئها وحقوقها لذلك فهو القانون الأزلي الدائم حيث يقود البشرية إلى الفضيلة، لذا فكل القوانين والقيم والتقاليد أيا كان مصدرها نشاطها يجب أن تخضع للقانون الطبيعي، وتنسجم معه وتستجيب بمقتضياته. حيث تستمد الدولة العالمية قوانينها وقيمها من الطبيعة ،كما يستمد الناس قيم الحرية والمساواة ويشتركون في التمتع بها والخضوع لأحكامها لذلك فهم أحرار بقدر ما هم متساوون طبقا للقانون الطبيعي .

وفي هنا يختلف الرواقيون عن سابقيهم من المفكرين وخاصة أرسطو ممن جعلوا الحرية حكرا على مواطني دولة المدينة دون غيرهم من الأفراد، فالرواقيون لا يميزون بين من ولدوا أحرارا ومن ولدوا عبيدا، لأن البشر جميعا عندهم أحرار ومتساوون ،وليس هناك أحرارا وعبيد ابالولادة والطبيعة "فاشتراك البشر في حريتهم ومساواتهم تجعلهم مشتركين أيضا فيما تمنحه لهم الطبيعة من المواهب والقدرات العقلية التي لا تفتقر إليها إلا الحيوانات".[31]

وهكذا كانت لفكرة القانون الطبيعي الرواقية التي نادت بالمساواة بين البشر وعدم التمييز بينهم أو بين المجتمعات البشرية المختلفة أساس لرفع راية الدعوة لاحترام حقوق الإنسان و احترام الكرامة الإنسانية. وبهذا فقد خالفت كل التقاليد الإغريقية التي كانت تميز بين اليونانيين وبين الإشراف، والعامة وبين الأحرار والعبيد وبين الأغنياء والفقراء، فالتميز الوحيد الذي أكدت عليه هو الفرق بين الإنسان الفاضل والإنسان الغبي أو الأحمق "فكل الناس يكونون جسما واحدا ويخضعون لقانون طبيعي واحد يسيرهم جميعا نحو قدر واحد وبالتالي يجعلهم متساوون ولا تميز بين أي فرد منهم وآخر لا في الجنس ولا في اللون ... أو غيره"[32]

فالعدالة عند الرواقيين مرتبطة بالقانون فهي ثابتة لا تتغير بما أن كل التشريعات تتقرر بمقتضاه. من خلال تناول الرواقيون للقانون الطبيعي باعتباره دستور الدولة العالمية حيث تكون حياة الإنسان خيرة بقدر الخضوع لهذا القانون وانسجام معه و تحقق المساواة ويحفظ الحق الطبيعي لكل فرد.وبناء على هذا فإن بإمكان الإنسان أن يصل إلى الكمال عن طريق إتباع القانون الطبيعي "فالدولة ليست هي الوسيلة الوحيدة التي بها يظهر الرجل الفاضل"[33]كما جاء عند أفلاطون وأرسطو. لأن القانون الطبيعي هو الذي يقوم بتوجيه سلوك الإنسان نحو الخير والمحافظة على كيانه، والتأكيد على الترابط بينه وبين بني جنسه مما يبعث فيه الأمن والطمأنينة.

القانون الطبيعي وعلاقته بالحق الطبيعي(الكرامة الانسانية)

الحق الطبيعي هو ما تعطيه الطبيعة للإنسان فمصدره ومشرعه الوحيد هو الطبيعة والعقل، لذا ارتبطت كلمتين الحق والقانون loi انبثقت فكرة حق الطبيعي من تصور للإنسان والكون اعتمادا على الطبيعة كمرجعية وأساس لتأصيل لمفاهيم يحكمها العقل ،وقد أدى هذا إلى ارتقاء منظومة حقوق الإنسان إلى مستوى أعلى من القانون الوضعي النسبي إلى مستوى القانون الطبيعي الشامل (الكوني)،بحيث أثرى مجال حقوق الإنسان واعتبر الوجود الإنساني حقا طبيعيا تنبني عليه كل قيم وجوده الاجتماعي ،وأصبح الفعل الإنساني خاضعا لمعايير تحكمها الطبيعة والعقل.

إن القانون الطبيعي يحمل في صلبه العدالة و المساواة المطلقة، فهو لا يميز بين إنسان وآخر ،فالجميع سواسية وإخوة، فهو ذوو طبيعة إلهية بما أنه ليس منبثق من تفكير عقل بشرى واحد ، لذا فالجميع يتساوون في الحقوق "فالأفراد بطبيعتهم متساوون يخضعون جميعا للقانون الطبيعي، ولهم جميعا حقوق متساوية"[34] لأنه عالمي"فالقانون الطبيعي أو الحق الطبيعي هو قانون عام يسود الإنسانية جمعاء"[35].فهو الذي يضمن أن لا تكون الحقوق الطبيعية حكرا على طبقة دون طبقة اجتماعية أخرى كالعبيد، فبحكم هذا القانون يصبح كل أفراد المجتمع مواطنون في جمهورية تضم جميع أرجاء العالم،على خلاف تصور أرسطو . وبما أن القانون الطبيعي عالمي فالفرد عند الرواقيين هو مواطن عالمي فلكل فرد بوصفه إنسانا له الحق في قدر من الكرامة الإنسانية والاحترام بوصفه عضو داخل الأخوة الإنسانية لا خارجها. فعلى أساس القانون الطبيعي تم التأكيد على حق الفرد ،و تجاوز مفهوم المواطن دولة المدينة ،وكذا نظرة التفاوت المصطنع الذي أقره فلاسفة اليونان .

فالرواقية تنظر إلى أن جميع الأفراد متساوون في الحقوق السياسية ،لذا لابد من الشعور باحترام الطبيعة للكائن العاقل ،وإحلال حقوق المواطنين بعدم الضرار بالغير، "إعطاء كل ذي حق حقه بإقرار المساواة تتحقق العدالة وتتساوى القيم و الحقوق بين الرجال والنساء حيث يكون احترام حقوق الزوجات والأطفال،و دعوة لعمل الخير، والحب وطهارة الأسرة، والتسامح والإحسان إلى الآخرين أي الشعور بالإنسانية في كل الأحوال."[36]

تطور فكوة القانون الطبيعي وتأسيس للحق الكرامة الإنسانية عند شيشرون

أخذ شيشرون (106-43ق م خطيب و سياسي وفيلسوف روماني)بفكرة القانون الطبيعي التي جاءت به الرواقية، قام بشرحها وتحليلها، بحيث انطوت أفكاره السياسية على نظرة إنسانية عالمية دعمتها الفلسفة الرواقية، لما نادت بعدم التميزيين البشر، حيث تكون الدولة في خدمة الإنسان.و أسس شيشرون فكر ه السياسي على قواعد أخلاقية ذات طبيعة قانونية تقوم على نظرية القانون الطبيعي و هذا بإعادة صياغتها من جديد "لتصبح مرجعا أصوليا من مراجع الفكر السياسي ومصادره التأسيسية منذ العصور الوسطى وحتى القرن التاسع عشر".[37] وفد كانت الطبيعة حجر الأساس لبناء كل حقيقة"[38] فهي معيار لصلاحية النظم القانونية للمجتمعات الإنسانية، ومبدأ للمساواة الناس، وبذلك تمنحهم مجموعة من الحقوق المكتسبة استنادا إلى وحدة طبيعتهم الإنسانية، فمساواتهم في صفات الإنسانية واشتراكهم في خصائصها يجعلهم متساوين ومشتركين في حقوقهم الطبيعة، دون أي تمايز أو تفاضل بينهم.

" انطلق شيشرون من مفهوم القانون الطبيعي والمساواة الكاملة بين البشر. [39] بالرغم أن الناس لا يتساوون في الحصول على المعرفة ،و القول بعدم المساواة بين الناس من نظره إنما مرجعه العادات السيئة والمعتقدات. إن فكرة المساواة عند شيشرون تنبع من فكرة القانون الذي يدعو إلى وحدة الجنس البشري حيث بتساوي جميع الأفراد دون النظر لأي مجتمع أو دولة أو عرف ينتمون إليه. إذ يجب أن يتمتع كل فرد بقدر من الكرامة الإنسانية والاحترام حتى ولو كان عبدا، فالإنسان مساو لأي إنسان آخر بالفهم والإدراك فهو يتميز عن الحيوان أينما كان وأينما حل. يربط شيشرون، قانون الطبيعة بنظرية بالغة أهمية وهي المساواة الطبيعية بين الناس، ، فالأفراد وإن لم يتماثلوا في النوع ،إلا أنهم يتمتعون باشتراكهم جميعا في موهبة العقل وهو وحده الذي يرفعهم إلى مرتبة أسمى من مرتبة الحيوانات وإن اختلفوا في الدرجة.

فلقد اعتبر شيشرون أن القانون الطبيعي هو أساس إحقاق الحق والمساواة بحيث يقول: "القانون الطبيعي هو أساس المبادئ الخلقية والقانونية، وأن الناس بجميعهم امة واحدة يتساوى أفرادها في نظر الطبيعة ويسودها قانون الجماعة على حد السواء بلا فارق بينهم، وقانون الشعوب الذي تتبعه الأمم لاتفاقه مع العقل الذي يستمد قواعده وتقاليده من إرادة الناس وقبولهم العمل به..."[40] "فهذا القانون الذي يتحدث عنه "هو العقل السليم المنسجم مع الطبيعة لا يتغير ولا يزول يأمر الناس بواجباتهم، فيمنعهم عن ارتكاب الجرائم وهولا يستغني عن هذا القانون بقانون آخر، ولا يحق لقانون آخر، أن يتجاهل هذا القانون"[41]

وعلى هذا "تظهر فكرة القانون الطبيعي باعتباره قانون أبديا سرمديا يصلح لكل زمان ومكان، ولا يختلف في شأنه البشر فهم متساوون أمامه وفي المقابل توجد تلك القواعد التي تضبط سلوك البشر ويطلقون عليها اسم "قوانين" وهي لاتكون حقيقة إلا أن كانت عادلة و بقدر ارتباطها بسعادة البشر وراحتهم "[42] ، فالعدل هو أساس الدولة، فحيثما يوجد مجتمع القانون يوجد مجتمع الحق ،فحيث يوجد مجتمع القانون يوجد مجتمع الحق، فعلى الدولة الاعتراف الدائم بالحقوق والالتزامات التي تربط مواطنها بعضهم ببعض على أساس العلاقات المشتركة بينهم وفق مبادئ محددة. "أي أن الدولة هي المصلحة الناس المشتركة والناس هنا مجموعة الأفراد الذين يربطهم توافق مشترك بصدد القانون، والحقوق والالتزامات والعيش المشترك والإسهام في العمل المشترك الذي يعود عليهم بالنفع المشترك"[43] ،وما نستخلص من مفهومه للقانون الطبيعي ،أن لكل الأفراد حقوقا إنسانية متساوية، بما فيها الحقوق السياسية وأن للجميع قدرا مشتركا من الاحترام والكرامة الإنسانية يجعلهم داخل نطاق الأسرة الإنسانية لا خارجها، مما لا يمنح لأي فرد أو جماعة الحق في احتكار السلطة أو التفرد بمسؤوليات الحكم وحرمان الآخرين من المشاركة فيها.فالقانون الطبيعي هو الذي يجعل التجسيد العملي للحقوق ،فالدولة لا تستطيع أن تضمن استمراريتها وبقائها وهيبتها إلا إذا اعترفت بحقوق المواطنين"، فالدولة وقوانينها ملك للمواطنين ذلك أنها ملزمة بالمساواة بين الأفراد أي المواطنين أمام القانون."[44]

والقول بالمساواة بين الأفراد أمام القانون يعتبر مخالفة للنظرية الأفلاطونية التي تجعل طبقة الحكام فوق الجميع . فعند شيشرون لا توجد فروق جوهرية بين الأفراد، "فالكل جدير بالاحترام والتقدير وله الحق ولو نظريا في التمتع بجميع الحقوق والمزايا المتوفرة داخل كل مجتمع"[45] بالرغم التفاوت في الملكات العقلية إلا أن بموجب القانون الطبيعي عند شيشرون كل الناس مواطنون في المجتمع الإنساني أو المجتمع العالمي ولهم نفس الحقوق لان الناس جميعا متساوون أمام القانون الطبيعي. يؤكد شيشرون أن أهم ما في القانون طبيعي، هو المساواة بين الناس، استنادا إلى مساواتهم في الملكات أو القدرات والمقومات النفسية والاتجاهات العامة المتصلة بمعتقداتهم شأن ما ينبغي أن تكون عليه القيم النبيلة وبذلك" فإن هذه المساواة لا علاقة بها بمعارفهم أو ثوراتهم أو مناصبهم، ولا تعتمد أيا من هذه المعايير في تحديد أساليب التعامل معهم"[46] فعلى الرغم من تأثر شيشرون بالفكر اليوناني (الأفلاطوني والأرسطي) إلا أنه يخالفهم الرأي حول مفهوم المواطن، وكذا في تحديد حقه الأخلاقي وضرورة الدولة. وفي قراءة لهذه المبادئ نلمس

أن شيشرون يتكلم بأسلوب جديد يختلف عما رأيناه من أسلوب أفلاطون وأرسطو اللذين قامت فلسفتهما السياسة على التفرقة بين الناس، فقد ذهب أرسطو إلى أنه ينبغي أن تكون علاقة الزمالة الحرة بين مواطنين أكفاء متساوين أي يبين مجموعة صغيرة من المواطنين تراعي الدقة في اختيارهم، أما شيشرون فهو على العكس يستنتج من خضوع الناس جميعا لقانون واحد ومن زمالتهم في مبدأ المواطنة حيث يرى أنه ينبغي أن يكون الأفراد متساوين في هذا الحق دون تميز" فالمساواة عند شيشرون هي حاجة معنوية أكثر منها حقيقة".[47]

وهنا نجد شيشرون قد نظر إلى إنسان عالميا أكثر من أرسطو حتى العبيد عند شيشرون لهم الحق في قدر من المساواة، "فالعبودية لا يمكن محوها لكن في الوقت نفسه العبد هو إنسان يملك عقلا وله حقوق لابد من احترامها، والسيد لابد أن يعامل العبد على أنه عامل أجير."[48] إن شيشرون يؤكد على أن كل فرد بوصفه إنسانا له الحق في قدر من الكرامة الإنسانية والاحترام بما أنه عضو وفرد من أفراد الأخوة الإنسانية. فبمقتضى أحكام القانون الطبيعي، يتمتع جميع الناس بما يضمنه لهم من حقوق، ويؤيدون ما يفرضه عليهم من التزامات، ولا يجوز من الناحية الأخلاقية تعطيل أي من أحاكمه بتشريعات بشرية ولن يكون للناس من حاكم أو سيد أو مشرع إلا "اللغة لأنه مصدر القانون الطبيعي ومشرعه ومفسره راعيه".[49]

إن ما يحول بين الناس وبين التساوي بغيرهم ليس إلا مزيجا من الخطأ وسوء العادات وزيف الآراء.يقول شيشرون في كتابه الجمهورية ليليوس "هناك قانون حقيقي، هو العقل المستقيم، المطابق للطبيعة، المنتشر لدى كل الكائنات المتفق دائما مع نفسه، وغير القابل للتلف هذا القانون لا يسمح بإدخال أي تعديل عليه، إن من غير الجائز إلغاءه، لا كليا ولا جزئيا، ... إن هذا القانون الواحد الأبدي والثابت ا... إن من لا يطيع هذا القانون يجهل نفسه"[50] ،فهذا القانون أسمى ومنقوش في طبيعتنا، هذا القانون غير قابل للمناقشة أو لإعادة النظر أو التعديل أو تجاوزه فهو القوة الطبيعة الكلية والمبدأ الموجه للإنسان الذي يعيش مستقيما ،وهو واحد لدى جميع الأمم والمجتمعات وأبدى وثابت لا يتغير. " لقد اعتبر شيشرون إن الطبيعة والعقل هما مفهومين متداخلين غير متصلين عن بعضهما البعض، فالنظام الذي يتحكم في الطبيعة يعلم الإنسان القدرة على التأمل والتفكير، بإدراك ذاته، وبمعرفة ذاته يواجه نفسه لمعرفة قربته مع المبدأ الأول والمنظم أي مع الله المشرع المطلق "[51]

فليس هناك إنسان لا يستطيع التوصل للفضيلة مادامت الطبيعة هي مرشدته، ويمتلك العقل مصدر شعوره بالعدل ويساعد على تحقيقه. لذلك يقول "لقد وضعت الطبيعة فينا الشعور بالعدل لكي يساعد الواحد الآخر (بعضنا البعض) ،فالجميع يرتبطون ببعضهم البعض، فليس هناك ما هو إنساني غريب عنهم، فالجميع يحترمون الحق على حد السواء، غير أن العادات السيئة هي التي تطفئ تلك الشعلة التي أشعلتها الطبيعة فينا"[52] ، لقد اعتبر شيشرون أن العادات السيئة هي التي تمنع الأفراد من التآلف والارتباط ،فرغم أن الشعور بالحق والعدل فطري في الإنسان إلا انه يمكن أن يحد عنه نتيجة تأثير هذه العادات السيئة التي تعمي البصيرة وتقود إلى الرذيلة "أن كل إنسان قد أوتى أساس إنسانيته أي العقل ."[53]

غير أن العادات السيئة هي التي تحجب النور الذي يدفعنا لفعل الخير وتحقيق العدل، لذا لابد من أن تكون الأخلاق هي الحاجز ضد جميع الفتن. فالحق والأخلاق والمصلحة الخاصة و العامة هي أمور متطابقة ومترابطة. فالحق عند شيشرون يحقق من خلال قيم مطلقة، هي الخير العام أو الكوني للإنسان، "فهو ليس ناتج عن أي نظام أو حكم معين ولا يتعين عن طريق سلطة ما بل يصل إليه عن طريق قانون كلي عميق بطبيعته".[54] "فاحترام القوانين لا تكفي بل يجب أن يكون الحق موضع التطبيق لأن الحق هو فوق الحاكم، وفق المدينة نفسها."[55]لأنها ليست نابعة من قوانين وضعية وإنما هي تابعة من القانون سماوي وهو القانون الطبيعي الذي يجب أن يخضع له الجميع. لقد اعتبر شيشرون "أن معرفة بالحق تكشفها ضرورة القانون وتضامن الأفراد، فهذا الرباط الطبيعي هو الذي يحفظ الحق الطبيعي والاجتماعي للأفراد."[56]فبقانون الطبيعي يصبح الحق قاعدة أخلاقية تفرضها الحياة الاجتماعية بضرورة احترام جميع الأفراد لحقوق بعضهم البعض والعمل على تحقيقها أو تجسيدها في الواقع، وهكذا تصبح فكرة الكرامة الإنسانية والحقوق المتصلة بالشخص في تلك الفترة هي أساس الحياة الاجتماعية، تحقق شكل من الحضارة العالمية حقيقة بمعنى "أنها لم تكن مقيدة بأي تقاليد وطنية أو محلية، أنها حضارة تتوجه بقانون لكل البشر ،لأنها تؤمن بتماثل العقل المشترك لدى الجميع."[57]

إن الفلسفة الرواقية حينما انتقلت من مدرسة زينون ومن اليونان المفكرة إلى روما "وجهت عنايتها إلى الفرد وإلى المدينة ومضت في شعورها بالاحترام لطبيعة الكائن العاقل، وإحلال لحقوق المواطن ،" فالعالم هو في نظرهم جمهورية أو وطن تشكل بفعل القانون واحد لجميع الأفراد ، وحدد طبيعة الروابط التي تجمعهم "[58]،ففكر ة العالمية أصبحت أساسا لتأكيد على بعض المبادئ التي استحدثت معها طرح تصورات جديدة مخالفة لما كان في سابق وهذا نتيجة الدعوة إلى الأخوة و المساواة لجميع البشر والتأكيد على الكرامة الإنسانية والاعتراف بحق الفرد في الحياة وبحقوقه الطبيعية "فالعالمية لم تكن محدودة بأي تقاليد وطنية أو محلية إنها حضارة تتوجه قانونيا لكل البشر، لأنها تؤمن بتماثل العقل المشترك لدى الجميع"[59].

فقد استطاعت هذه الفكرة أن تؤثر على القانون الروماني،وتكون مصدرا لإلهام مشرعيهم ، كما استطاعت أن تؤثر في الدعوة المسيحية وتوجهها على أساس المحبة والرحمة، وان توحي إلى " جان جاك روسو و فلاسفة القرن الثامن عشر في فرنسا نظراتهم عن إخاء بني الإنسان، وحقوقهم الطبيعية في الحرية و المساواة."[60] "وأن تعبد الطريق للأخلاق الاجتماعية مستوحاة من محبة للإنسانية"[61].التي أصبحت في ما بعد مصدرا للدعوة عن إعلان لحقوق الإنسان في التشريعات الحديثة.

الهوامش

-1 – محمود سلام زياتي، نقلا عن احمد ابراهيم حسن ،غاية القانون – دراسة فلسفة القانون ،دار المطبوعات الجامعية اسكندرية دط ص ص24 ،25

[2]– عمر عبد الحي– الفكر السياسي في العصور القديمة–الإغريقي– الهيلسنتي–الروماني–المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع–بيروت (دط)، 2001، ص23.

[3]– مصطفى النشار– مدخل لقراءة الفكر الفلسفي عند اليونان– دار قباء للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (دط)، 1998، ص73.

[4]– ارنست باركر– النظرية السياسية عند اليونان، ج1 تر: لويس اسكندر،مواجعة مُحَمَّد سليم سالم، مؤسسة سجل العربية، القاهرة،دط 1966، ص123.

[5]– عبد المجيد عمراني– محاضرات في تاريخ الفكر الفلسفي والسياسي– منشورات الخبر، الجزائر، ط1، 2008، ص20.

[6]– مصطفى النشار– تطور الفلسفة السياسة من صولون، إلى ابن خلدون، الدار المصرية السعودية، ا لقاهرة، (دط)، 2005، ص36.

[7]– حربي عباس عطيتو محمود ، الفلسفة القديمة من الفكر الشرقي إلى الفلسفة اليونانية، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، دط، 1996، ص254.

[8]– مُحَمَّد جمال الكيلاني– الفلسفة اليونانية أصولها ومصادرها، ص231.

[9]– أحمد فؤاد الأهوني– فجر الفلسفة اليونانية قبل سقراط، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة، (دط)، 2009، ص293.

[10]– المرجع نفسه، ص294.

[11]– مُحَمَّد جمال الكيلاني– الفلسفة اليونانية أصولها ومصادرها، ج1، ص285.

[12]– أرنست باركر– نفس المرجع السابق، ص121.

[13]– أرنست باركر– – نفس المرجع السابق ، ص121.

[14]– أرنست باركر– نفس المرجع السابق ، ص121.

[15]– أرسطو، علم الأخلاق الى نيقوماخوس ،نقله احمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتاب المصرية لقاهرة دط 1924 ، ص84.

[16]– أرسطو،علم الأخلاق الى نيقوماخوس ، ص109.

[17]– مُحَمَّد فنتحى الشنيطي، نماذج من الفلسفة السياسية، مكتبة القاهرة، دط، 1961، ص37.

[18]– جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان الى العصر الوسيط ج،1 تر: تاجي الدراوشة.دارالتكوين للتأليف والترجمة والنشر دمشق ط10 ،2010 ص60

[19]– أرسطو في السياسة،نقله الأب أوغسطين بارة البوليسياللجنة اللسانية للترجمة الروائع بيروت ط1980،2 ص10.

[20]– عبد المجيد مُحَمَّد الحفناوي، فلسفة القانون (مفهوم القانون الطبيعي في العالم القديم ومدني، تأثر القانون الروماني به، القانون الأرسطي الطبيعي الرواقي،) مجلة الأمن والقانون، كلية الشرطة، دبي ا لعدد(2) يوليو 2000. ص147

[21]– ملحم قربان، من قضايا الفكر السياسي ، القانون الطبيعي ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع بيروت لبنان ط1،1982 ص109.

[22]– عبد المجيد مُحَمَّد الحفناوي، فلسفة القانون، ص148.

[23]– مُحَمَّد فتح الله الخطيب، مبادئ العلوم السياسية، تطور الفكر السياسي، دار الفكر العربي، القاهرة، دط، 1998، ص42.

[24]– مصطفى السيد أحمد صفر، فلسفة العدالة عند الإغريق وأثرها على فقهاء الرومان وفلاسفة الإسلام، مكتبة الجلاء الجديدة، المنصورة، دط 1997، ص42.

[25] مصطفى النشار، المرجع نفسه، ص103.

[26] محمود مراد، دراسات في الفلسفة اليونانية، ،دار قباء لدنيا والطباعة والنشر والتوزيع الاسكندرية دط 1999 ص332.

[27] عامر حسن فياض، على عباس مراد، مدخل الى الفكر السياسي القديم والوسيط – جامعة قان يونس بنغازي ط4،2004 ص300.

[28] فاضل إدريس، الوجيز في فلسفة القانون – ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط وسنة ص123.

[29] إبراهيم درويش – النظرية السياسية في العصر الذهبي – دار النهضة العربية للقاهرة، د.ط، 1973، ص180.

[30] إبراهيم درويش، المرجع نفسه، ص180.

[31] عامر حسن قياص – علي عباس مراد، المرجع السابق، ص275.

[32] عمر عبد الحي – الفكر السياسي في العصور القديمة (الإغريقي، الهيلتستي، الروماني) ص298.

[33] فضل الله محمد إسماعيل، سعيد محمد عثمان، نظرية القانون الطبيعي في الفكر السياسي الغربي، ص24.

[34] محمد فتح الله حطيب – مبادئ العلوم السياسية – تطور الفكر السياسي – دار الفكر العربي القاهرة – د.ط، 1998، ص61.

[35] عبد الرحمن خليفة، منال أبو زيد، الفكر السياسي الغربي (الأسس والنظريات)، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، د.ط، 2003، ص55.

[36] فاضل إدريس ، الوجيز في فلسفة القانون ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، د.ط، د سنة، ص126.

[37] عامر حسن فياض – علي عباس مراد، مدخل إلى الفكر السياسي القديم والوسيط، ص307.

[38] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، المرجع نفسه، ص307.

[39] عمر عبد الحي – الفكر السياسي في العصور القديمة، ص347.

[40] فاضلي إدريس الوجيز في فلسفة القانون ص125.

[41] المرجع نفسه، ص125، ص126.

[42] إبراهيم أحمد شلبي، تطور الفكر السياسي، دارسة تأصيلية لفكرة الديمقراطية في الحضارات القديمة، دار الجامعية بيروت دط 1985ص172.

[43] إسماعيل علي سعيد، حسن محمد حسن ، النظريات والمذاهب والنظم، دراسات في العلوم السياسية، دار المعرفة الجامعية، مصر د.ط، 2005، ص85، ص86.

[44] غبد المجيد عمراني، محاضرات في تاريخ الفكر السياسي، ، ص48.

[45] عمار بوحوش ، تطور النظريات والأنظمة السياسية،الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر دط 1972ص109

.

[46] عامر حسن فياض، علي عباس مراد، المرجع السابق، ص308.

[47] عبد الرحمن خليفة، منال أبو زيد، المرجع السابق، ص66.

[48] عبد الرحمن خليفة، منال أبو زيد، المرجع السابق، ص66.

[49] مصطفى النشار، المرجع السابق، ص112.

[50] Cicéron- de la république des lois –traduction par Charles Appuhn (texte intégral) Gf Garnier Flammarion – Paris 1965p86.

[51] Cicéron – de la république des lois(le traite des lois) p134.

[52] ibid–p 134.

[53] جان توشار، تاريخ الأفكار السياسية من اليونان إلى العصر الوسط ح1 ، ص113.

[54] Louis la chance – le droit et les droits de l'homme –puf.1980p49.

[55] جان جاك شوفاليه تاريخ الفكر السياسي ج1ص123

[56] Ibid, p56.

[57] Emile Bréhier. Les stoïciens –p57.

[58] -Robert Muller ; Les Stoïciens, la liberté et l'ordre du monde . Librairie philosophique j Vrin paris 2006p250-.

[59] Emile Bréhier – les stoïciens – Editions Gallimard-nrf. De le pléiade 1962 – Paris p57

[60]– أمين عثمان، الفلسفة الرواقية دار النهضة القاهرة ط2، 1959–، ص 224.

[61]– فرانسوا غريغوار، المداهب الأخلاقية الكبرى ،تر قتيبة معروفي ، منشورات عودات ، بيروت ،ط3 ،1984ص 92.